التطورات السياسية في لبنان وموقف نواب محافظة بيروت منها ١٩٨٣- ١٩٨٩

الباحث قاسم هاشم صالح أ.د. علي خيري مطرود

جامعة واسط– كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

شهدت لبنان خلال المدة ١٩٨٣–١٩٨٩ تطورات سياسية مهمة كانت محل اهتمام أعضاء مجلس النواب اللبناني ولاسيما أعضاء محافظة بيروت، وكان ابرزها التدخل الاسرائيلي في لبنان وتطورات الحرب الأهلية، وفي هذا الشأن ناقش أعضاء بيروت تلك الاحداث في جلسات البرلمان المختلفة وعبروا عن وجهات نظرهم المختلفة والتي كانت انعكاسا للواقع اللبناني.

Political developments in Lebanon and the position of Beirut governorate representatives from it ١٩٨٣-١٩٨٩

Researcher. Qasim Hashem Saleh
Prof. Dr. Ali Khairy Matroud

Abstract:

During the period ١٩٨٣-١٩٨٩, Lebanon witnessed important political developments that were of interest to the members of the Lebanese Parliament, especially the members of the Beirut Governorate, the most prominent of which were the Israeli intervention in Lebanon and the developments of the civil war. It was a reflection of the Lebanese reality.

المقدمة:

تُعدَّ التجربة النيابية في لبنان واحدة من أهم وأقدم وأعرق التجارب في البلدان العربية، وهي ظاهرة جديدة لم يألفها المجتمع العربي من قبل، وعلى الرغم من أن الانتخابات في لبنان

امتازت بنوع من الديمقراطية، إلا أنها كانت انعكاساً للواقع اللبناني المبني على التقسيم الطائفي، ومع عراقة تلك التجربة غير أنها شهدت الكثير من المعوقات والظروف الصعبة عبر تاريخها الحديث، لاسيما مرحلة الحرب الاهلية والتدخل الاسرائيلي في البلاد، الامر الذي ترك تأثيره واضحاً على مسيرة تلك التجربة، بل على مجمل الحياة النيابية في البلاد خاصة ما تعلق منها بتركيبة المجلس النيابي وعلاقته بباقي السلطات في البلاد، فضلاً عن طبيعة القوانين والتشريعات التي اصدرها خلال تلك المرحلة من تاريخ البلاد.

جاء اختيار الموضوع للوقوف على دور نواب محافظة بيروت وطبيعة عملهم في المؤسسة الدستورية وتسليط الضوء على دورهم التشريعي بصورة أدق خلال أعقد مدة زمنية من تاريخ لبنان المعاصر، والتي مثلت امتحاناً سياسياً التقى فيه ممثلي محافظة بيروت داخل قبة البرلمان وجهاً لوجه للتداول في تداعيات الحرب الأهلية وتطور أحداثها من حيث الأسباب والنتائج المنعكسة منها على المستويات كافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فكان مجلس النواب مكاناً مهماً لاجتماع ممثلي فرقاء الشارع اللبناني المتصارع طيلة سنوات الحرب الأهلية، ولاسيما ممثلي محافظة بيروت.

موقف نواب بيروت من المفاوضات مع اسرائيل.

شهدت التطورات السياسية اللبنانية الداخلية بداية عام ١٩٨٣ انقساماً بين الطبقة السياسية الى مجموعتين الأولى تسمى "**جبهة المقاومة الوطنية**"[١]، التي كانت تؤيد مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وانظمت إليها أغلب الأحزاب اليسارية، أما الثانية فكانت ترغب بإجراء مفاوضات مع اسرائيل[٢]، وبدأت المفاوضات مع اسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة الامريكية في ٢ كانون الثاني ١٩٨٣، وكان الهدف منها هو خدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، ولاسيما بعد وصول الاتحاد السوفييتي الى المنطقة وتقديم الدعم للقوات السورية[٣].

عقدت سلسلة من جلسات المفاوضات بين لبنان واسرائيل استمرت حتى ١٣ أيار١٩٨٣، وبرعاية الوفد الأمريكي، إذ تم عقد أربع وثلاثين جلسة، وأجريت الجلسة الختامية في مستعمرة ناتانيا شمالي اسرائيل[٤]، وتم الاتفاق على عدة شروط لانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية خلال ثمانية الى اثنا عشر شهراً، ويكون قبل انسحاب القوات السورية من لبنان[٥].

ناقش مجلس النواب خلال جلسته المنعقدة في ٢٦ نيسان ١٩٨٣ أمر المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية، وقبل الشروع بالمناقشة كان هناك اقتراحاً موقعاً من قبل اكثر من (١٠) نواب دعوا الى تحويل الجلسة الى جلسة سرية[٦]، الأمر الذي أثار حفيظة ورفض بعض نواب بيروت وفي مقدمتهم النائب صائب سلام الذي خاطب اعضاء المجلس بالقول: "**لست ضد سرية الجلسة، لكني اتمنى على الزملاء إذا أصبحت الجلسة سرية الا يكون في ذلك مجال لإعطاء العواطف الجياشة مداها، ولا للكلام الطويل العريض في القضايا الدقيقة التي ربما تولد ارتباك للحكم المسؤول في المفاوضات الجارية**"[٧].

انتقد النائب عن بيروت رشيد الصلح اقتراح بعض النواب بأن تكون الجلسة سرية، وطلب رأي الحكومة في تلك المسألة بقوله: "**فيما يتعلق بموضوع سرية الجلسة أو عدمها اتمنى على مقام الرئاسة أن تسأل الحكومة ما هو رأيها في هذا الموضوع وهل لديها معلومات جديدة لتقديمها الى المجلس غير الذي تفضل به فخامة رئيس الجمهورية في بيانه أمام مجلس نقابة الصحفيين**"[٨]، وأيده في ذلك النائب عن بيروت خاتشيك بابكيان بالقول: "**كنت أود أن أقول ما قاله الرئيس رشيد الصلح حول معرفة رأي الحكومة بهذا الموضوع**"[٩].

لكن النائب عن بيروت نجاح واكيم عارض جعل الجلسة سرية، لأنه من الصعب الحفاظ على سرية الجلسة، ووصف ذلك الأمر عندما قال: "**إن الذي كانت تقوله لنا الحكومة في الاجتماعات السرية للجان، كنا نطالعه قبل أو بعد يوم من الاجتماع في الصحف، لذلك لم يكن الذي كانت تدلي به الحكومة يأخذ طابع السرية**"، وأضاف قائلاً: "**أن الجلسات السرية في المجلس تؤدي الى نتيجة واحدة بحيث ستكون معبرة عن الأكثرية ويبقى رأي الأقلية محجوب عن الرأي العام**"[١٠]، وفي الشأن ذاته تسائل النائب عن بيروت نصري سليمان المعلوف عن الأسباب التي تجعل الجلسة سرية، قائلاً: "**إذا كان موضوع الجلسة مناقشة عامة، فلا مجال للسرية، وإذا كانت مخصصة لموضوع المفاوضات فيجوز النظر في السرية**"[١١].

وبعد تسريب الصحف السورية شروط المفاوضات الاسرائيلية اللبنانية وخوفاً من السخط الشعبي، عقد مجلس النواب في ١٦ أيار ١٩٨٣ جلسة خصصها لمناقشة شروط الاتفاق، وهنا أيد النائب عن بيروت نصري سليمان المعلوف سرية الجلسة قائلاً:" **أتمنى أن نلبي رغبة رئيس الحكومة على جعل الجلسة سرية ... فأرجو أن تكون الجلسة سرية بالنسبة للبيان**

الوزاري وأرجو من رئيس الحكومة أن تبقى التصريحات والأسئلة في نطاق السرية"[١٢]، لكن النائب عن بيروت نجاح واكيم قاطعه وأصر على معارضة سرية الجلسة، حيث قال: **"لأن القضية التي نحن بصدد مناقشتها تمثل الرأي العام"**، كما عبر واكيم عن ذلك يالقول: **"بما إن النواب يمثلون الرأي العام ، وبما أننا نجتمع لمناقشة بيان تفصيلي حول موضوع الاتفاق أطالب بجعل الجلسة علنية"**[١٣].

وفي جلسة ١٢ حزيران ١٩٨٣ وافق المجلس على الاتفاقية بأغلبية (٦٥) صوتاً، في حين عارضها نائبان من نواب بيروت هم نجاح واكيم الذي طالب بانسحاب اسرائيل قبل عقد أي اتفاق معها، وقال: **"نطالب بانسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان وكافة الجيوش الأجنبية الأخرى المتواجدة في لبنان"**[١٤]، والنائب صائب سلام، وامتناع النائب عن بيروت رشيد الصلح من التصويت[١٥]، يذكر أن رئيس المجلس كامل الأسعد وكتلته أيدوا الاتفاقية، وقد برر ذلك قائلاً: **"أن لبنان لا يملك خياراً سوى الموافقة على الاتفاقية لأنها وسيلة سلمية لإخراج الجيوش الاجنبية من لبنان بدعم دولي وكي لا يخسر لبنان الجنوب الذي قد تضمه اسرائيل اليها"**[١٦].

قررت الحكومة الاسرائيلية البدء بالانسحاب الجزئي من منطقة الجبل مطلع شهر أيلول ١٩٨٣، الأمر الذي أدى الى اندلاع المواجهات بين الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الكتائب، ودارت بينهما معارك في كل انحاء مناطق الجبل[١٧]، أدت الى نزوح جميع الموارنة الموجودين في الجبل والتحاقهم بالقوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع[١٨].

ندد مجلس النواب اللبناني في جلسة الثاني من آب ١٩٨٣ بالمعارك التي دارت في الجبل، وحول الموضوع طالب النائب عن بيروت نصري سليمان المعلوف حيث قال: **"بوحدة الموقف ورص الصفوف من أجل سلامة لبنان"** وأضاف قائلاً: **" الحرب الأهلية والتذابح بين اللبنانيين أمر لا يجوز أن يقع في البلد"** ، وأشار الى أنه: **"يجب ارسال القوات الشرعية اللبنانية الى الجبل لحسم الموقف"**[١٩]، كما علق النائب عن بيروت صائب سلام على الوضع في جبل لبنان، إذ قال: **"يجب علينا أن نتعاون مع الشرعية ومن خلالها نستطيع ايقاف حرب الجبل"**[٢٠]، وفي السياق ذاته اتهم النائب عن بيروت ميشال ساسين الحكومة الاسرائيلية في أنها السبب في أكثر المشاكل التي تواجهها لبنان، ففي ذلك الصدد قال: **"أن الحكومة الاسرائيلية هي السبب وراء المشاكل التي تحدث في منطقة الجبل، ... وإن الوضع يزداد سوءاً حتى بعد انسحابها من بعض المناطق"**[٢١].

لكن الواقع الميداني لم يتغير واشتدت المعارك، ولاسيما بعد قصف القرى المارونية، وتعرض مقر قوات المارينز الأمريكي لهجوم بسيارة مفخخة بالقرب من المطار الدولي في ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣[٢٢]، أدى الى مقتل (٢٤) جندياً، كما حدث في الوقت نفسه انفجاراً في مقر القوات الفرنسية وقتل فيها (٦٠) جندياً[٢٣]، عند ذلك ولتفادي حصول المزيد من الضحايا والخسائر البشرية، حصلت وساطة بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا، قام بها القائم بأعمال السفارة السعودية في واشنطن ورجل الأعمال اللبناني رفيق الحريري[٢٤]، على إثرها تم الإعلان عن وقف اطلاق النار في ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣ وبدأ التحضير للحوار الوطني[٢٥].

وخلال الجلسة المنعقدة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٣ حذر النائب عن بيروت عثمان مصباح الدنا من تطور الأحداث، وقال: "**وقعت أحداث في الجبل وعقد مؤتمر جنيف ووقعت تطورات في الجنوب والبقاع والشمال والفوضى الأمنية في بيروت الغربية، ونخشى أن تتحول هذه الفوضى من اعتداءات على مؤسسات الى أمر آخر**"، وطالب بأن: "**تتحول الجلسة الى جلسة مناقشة عامة لتطلع الحكومة على ما لديها من أمور خصوصاً بعد مجيء مبعوثين أميركيين الى لبنان وزيارة فخامة الرئيس للسعودية وعن زيارة الوزير السوري عبدالحليم خدام للبنان لكي يكون لنا رأي في ما يجري**"[٢٦]، وفي الشأن ذاته طالب النائب عن بيروت نصري سليمان المعلوف الحكومة بتقديم: "**الدعم المعنوي والمادي للجيش**"[٢٧].

في بداية عام ١٩٨٤ ساءت الأمور كثيراً بعد تصاعد المواجهات بين الجيش اللبناني وبين حركة أمل وعناصر من الحزب التقدمي الاشتراكي[٢٨]، بعد أن أمر الرئيس أمين الجميل بإزالة الأسواق الشعبية التابعة للشيعة في الضاحية الجنوبية، وتغاضيه عن أسواق مليشيات حزب الكتائب[٢٩]، وهنا عارض النواب المسلمون أمر الرئيس ومن ضمنهم نواب بيروت، رشيد الصلح ومحمد يوسف بيضون وصائب سلام وزكي أحمد مزبودي وعثمان مصباح الدنا وجميل رشيد كبي، وأنضم إليهم النائب فريد يوسف جبران عن الاقليات[٣٠].

ردة حركة أمل بالهجوم على الجيش اللبناني في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية، ودعت الوطنيين الأحرار في الجيش للانضمام الى صفوفها، فالتحق بها عدد كبير منهم، فانقسم الجيش اللبناني على أساس طائفي مرة أخرى[٣١]، وأدت تلك الأحداث الى سحب بعض الدول قواتها من لبنان مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا في آذار ١٩٨٤[٣٢]،

وحصلت حركة أمل على دعم الطوائف المسلمة ضد الرئيس الجميل، الأمر الذي جعله يلغي اتفاق ١٧ أيار[٣٣].

ولمعالجة الاوضاع عقد في جنيف مؤتمر في الثاني من آذار ١٩٨٤[٣٤]، افتتح بخطاب للرئيس أمين الجميل برر فيه إلغاء اتفاق ١٧ أيار: "**عندما كان التفاوض مع اسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية الخيار الحتمي والوحيد لاستعادة الأراضي، فلم نتردد إزاء هذا الأمر وعندما أضحى إلغاء الاتفاق بمثابة الخيار الحتمي بتوحيد الشعب لم نتردد عن هذا الالغاء، وعندما نؤمن بأن لبنان ترخص في سبيله الدماء فلم يغلو في سبيله اتفاق وعندما كان الخيار بين اتفاق ووطن فلا بد أن نختار الوطن**"[٣٥].

وفي ذلك المؤتمر ظهرت العديد من الدعوات التي طالب بعضها بجعل النظام في لبنان فدرالي، ومن بين من دعا الى ذلك النائب عن بيروت ميشيال ساسين، الذي قال: "**نطالب بإقامة دولة فيدرالية في لبنان، كما في الولايات المتحدة الأمريكية لضمان وحدة واستقرار لبنان**"[٣٦]، وأيده على ذلك النائب عن بيروت خاتشيك بابكيان[٣٧]، في حين فضل بعض النواب بالحكم اللامركزي، ومنهم عن بيروت النائب صاموئيل مانوكيان الذي طالب بأن تكون الحكومة: "**لا مركزية في لبنان**"[٣٨]، بينما فضل نجاح واكيم الممثل عن بيروت الغاء النظام الطائفي في البلاد عندما قال: "**الغاء الطائفية السياسية في البلاد**"[٣٩]، أما النائب عن بيروت زكي أحمد مزبودي فقد طالب بتغيير الدستور والاعتماد على الدساتير المطبقة في البلدان المتقدمة، وعلى حد وصفة يجب أن تكون إدارة البلاد وفق: "**صيغة مطورة من الدستورية**"[٤٠].

استمر المؤتمر حتى ٢٠ آذار ١٩٨٤، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة أمنية مكونة من (٣٢) شخصية تحت إشراف رئيس الجمهورية مهمتها وضع دستور جديد للبلاد[٤١]، والغاء الطائفية وجعل السلطة التنفيذية العليا في البلاد بيد مجلس الوزراء، ويتم اختيار رئيس الجمهورية وفقاً للأغلبية المطلقة في مجلس النواب، وتكون مدة رئاسة المجلس النيابي لعامين فقط[٤٢]، لكن تفاجأ المؤتمرون بالرفض القاطع من قبل النائب عن بيروت بيار أمين الجميل بقوله: "**انا غير مستعد للتنازل عن حقوق طائفتي أبداً**"[٤٣].

شهدت جلسات المؤتمر تقاطعاً في المواقف بين الفرقاء، إذ أصر كل فريق على موقفه ولم يستطع اقناع الآخ[٤٤]، فتقدم الفريق الاسلامي للإصلح السياسي، وقدمت حركة أمل ورقتها الإسلامية، أما الجبهة اللبنانية قدمت ورقتها التي تظمنت رؤيتها في حل الأزمة[٤٥].

وتزامن مع عقد المؤتمر اجتماع المجلس النيابي في ٢٠ آذار عام ١٩٨٤، حيث طالب النائب عن بيروت زكي أحمد مزبودي خلال تلك الجلسة بالالتزام بالدستور، وعبر عن ذلك بالقول: "**إن نظاماً يكون متيناً إذا بقينا متمسكين بحرفية الدستور الى أن يأتي الخبر اليقين من لوزان ، ... وحرصاً على مبدأ الديمقراطية المرتبطة بوجوب حرصنا على التقيد بحرفية الدستور...**"[٤٦].

لم تستقر الأوضاع في البلاد على ما هي عليه، ففي ٢٠ أيلول ١٩٨٤ فجر انتحاري سيارة مفخخة في السفارة الأمريكية في بيروت، كما اقتحم مجموعة من المتظاهرين السفارة السعودية في العاصمة بيروت وبدعم من حزب الله[٤٧]، وعلى أثرها قامت بإغلاقها كرد فعل، واعتمدت على رفيق الحريري في إدارة أعمالها في البلاد[٤٨].

وفي ١٢ آذار١٩٨٥ عقد مجلس النواب جلسة ناقش فيها الأحداث وألقى فيها النائب عن بيروت صائب سلام كلمة طالب بوحدة اللبنانيين، إذ قال: "**نحن اليوم جميع أبناء لبنان مدعوون دون تمييز بين طائفة وأخرى أو فئة وفئة، أن تكون يداً واحدة وقلباً واحداً وراء المقاومة في الجنوب وبصمودنا ، ومنعاً للإضراب الأمني القائم على الساحة تتمكن من دعم المقاومة وهذه مسؤولية مشتركة**"[٤٩].

وفي ضوء تلك التطورات ظهر تحركات دبلوماسية بين الأطراف المتنازعة وبمساعدة سوريا من أجل تطويق الأزمة، ففي ٢٤ أيلول ١٩٨٥ عقدت سلسلة من اللقاءات بين قيادات الأطراف المتناحرة وهي حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي من جهة، وبين القوات اللبنانية (الكتائبية) من جهة أخرى، وتم التوقيع على الاتفاق الثلاثي في دمشق في ١٨ كانون الأول ١٩٨٥[٥٠]، ونص على التكامل الاستراتيجي بين سوريا ولبنان على أساس عروبة لبنان، ونبذ الطائفية السياسية التي تعد أساس المشاكل اللبنانية، واجراء تعديلات على النظام السياسي اللبناني، وجعل السلطة الفعلية بيد رئيس الوزراء وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، وتوسيع

مجلس النواب مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، كما أكدت الأطراف الثلاثة على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان وتقديم الدعم للمقاومة الفلسطينية(٥١).

وفي جلسة ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٥ رحب عدد من النواب بالاتفاق الثلاثي، أبرزهم النائب عن بيروت نجاح واكيم الذي عدَّ الاتفاق: "**خطوة ايجابية في سبيل حل الأزمة اللبنانية**"، وظهر نوع من التفاؤل في خطاب رئيس المجلس حينما قال: "**سنخرج من حالة الخوف، الى حالة الشعور بالأمان، من الانقسام والانغلاق وحكم المليشيات، الى الوحدة والانفتاح، الى حالة الحرية والنظام**"، ثم قال: "**إن ما يدعو الى التفاؤل، هو أننا لسنا وحدنا ...، بل الى جانبنا دولة شقيقة، تمد لنا يد العون**"، وفي الجلسة نفسها أشار النائب عن بيروت نصري سليمان المعلوف الى أهمية توحد صفوف الشعب اللبناني، وعبر عن ذلك بالقول: "**لا استقلال إلا بوحدة اللبنانيين، وهو أن سوريا قد أكدت وبرهنت أنها لا تريد تغليب فريق على فريق**"، وأثنى النائب عن بيروت خاتشيك بابكيان على الجانب السوري قائلاً: "**إن المساعدة السورية سوف تؤدي الى ما فيه خير اللبنانيين إذا لم يتكلوا كل الاتكال، ولم ينقسموا كل الانقسام**"، وفي المقابل تحفظ بعض النواب على الاتفاق ومن بينهم النائب عن بيروت ميشيال ساسين(٥٢).

وفي جلسة ٢٠ كانون الأول ١٩٨٥ رأى النائب عن بيروت أحمد زكي مزبودي الخير في ذلك الاتفاق: "**إنني على العكس أتوسم خيراً مما يجري في دمشق ويجب أن نقولها بصدق وصراحة أن لبنان بحاجة الى هذا الدعم والى هذه المساعدة الأخوية لأن بهذه الوحده نستطيع أن نجسد المقولة بأن لبنان وسوريا كانا وسيظلان شعباً واحداً في دوليتين**" أما النائب عن بيروت نصري سليمان المعلوف فقد دعا الى عدم القلق والشك من تلك المساعي التي يراد منها نهاية الأزمة في لبنان: "**محاولات صادقة من أجل لجم التطرف وجمع التناقضات**"(٥٣).

أعرب رئيس المجلس حسين الحسيني(٥٤) عن أمله في نجاح الاتفاق الثلاثي، ففي جلسة ٢١ تشرين الأول ١٩٨٦، قال: **أن يسهم الاتفاق الثلاثي في انهاء حالة الفوضى في لبنان**"، وأضاف قائلاً: "**على لبنان التوجه نحو العدو الحقيقي وهو اسرائيل**"، كما شدد على: "**ضرورة تبني علاقات مميزة مع سوريا وأن لبنان نافذة سوريا كما أن سوريا عمق لبنان**"(٥٥)، أما النائب عن بيروت فريد يوسف جبران فقد رحب بالاتفاق الثلاثي، والذي تأمل منه أن يكون خطوة أولى في نبذ العنف، ومما قاله في ذلك الشأن: "**أن توقيع الاتفاق هو أُمنية جميع اللبنانيين المحبين**

للسلام، ونأمل خيراً من هذا الاتفاق الذي يتلاقى فيه المتحاربون على وضع حد نهائي للتقاتل والصراعات الدموية التي شهدتها لبنان طوال عشر سنوات ونيف، وإن الوصول الحاصل يقضي بمعالجة جميع القضايا بالحوار الذي يجب أن يعتمد منذ البدء لأن الحرب كانت نتيجتها كما يعلم الجميع المآسي والخراب والدمار"، كما عدَّ النائب عن بيروت نجاح واكيم الاتفاق الثلاثي خطوة مهمة لايقاف العنف في لبنان، وفي هذا الصدد قال: "**أنه محاولة لوقف الحرب بعدما ثبت عجز أي فريق خاصة الانعزالي الذي بدأ هذه الحرب عن تحقيق أي مكسب سياسي عن طريق استعمال القوة وأتمنى أن تكلل الجهود الرامية الى وقف هذه الحرب**"، في حين تمنى النائب عن بيروت ميشيال ساسين في أن تكون الخطوة اللاحقة بعد توقيع الاتفاق هي تطبيقه على أرض الواقع، وعبر عن ذلك بالقول: "**إن الاتفاق وقع لكي ينفذ**" كما وصف الاتفاق: "**لا يزال طازجاً الان وكل الناس عندها ثقة بتنفيذه**"[٥٦].

وفي الإطار ذاته انطلقت في ٥ كانون الأول ١٩٨٧ المفاوضات السورية اللبنانية التي استمرت حتى حزيران من العام نفسه، وسميت بمفاوضات "**سالم – الشرع**"[٥٧]، من أجل وضع الحلول المناسبة للأزمة، لكن ذلك لم يمنع من حصول مصادمات بين قوات حركة أمل وقوات الحزب التقدمي الاشتراكي، إذ سعت حركة أمل السيطرة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت[٥٨].

عرض رئيس الحكومة رشيد كرامي ورئيس المجلس حسين الحسيني على الرئيس السوري حافظ الأسد[٥٩] التدخل عسكرياً لإنهاء العنف، وفعلاً في ٢٠ شباط ١٩٨٧ دخل الجيش السوري الى بيروت الغربية وأعلن دعمه لحركة أمل ضد المسلحين الفلسطينيين وقوات الحزب التقدمي الاشتراكي[٦٠]، ومع تصاعد وتيرة الاحداث وزيادة الاشتباكات في مخيمي صبرا وشاتيلا اجتمع مجلس النواب في ٢١ أيار، وأيد جميع نواب بيروت التدخل السوري ما عدا النائب ميشيال ساسين الذي عدّه احتلالاً غير مباشر للبلاد[٦١].

ونتيجة اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي في الأول من حزيران ١٩٨٧ توقفت المفاوضات السورية اللبنانية[٦٢]، واشترطت سوريا على الرئيس الجميل مقابل رجوعها الى المفاوضات إنهاء الممارسات الاسرائيلية شرق بيروت، وكذلك بالكشف عن قتلة رشيد كرامي، وضرب مليشيا القوات اللبنانية[٦٣].

أدان مجلس النواب في جلسة ٣٠ تموز ١٩٨٧ حادثة اغتيال رشيد كرامي، إذ وصفه النائب عن بيروت رشيد الصلح: "**بأنه الشخص الذي عايش العمل الوطني في لبنان وعلى كافة المستويات منذ عام ١٩٥١**"، وأضاف قائلاً إنه: "**كان مؤمناً بوحدة لبنان وأن من اغتاله لم يقتله شخصياً بقدر ما اغتال الخط السياسي اللبناني العربي، وإن مقتله خسارة لا تعوض لكل لبنان، وأن الجريمة لم تهدف الى اغتيال الرجل الشهم الكبير فقط وما يمثل في مواقع المسؤولية والحياة الوطنية السياسية في هذا البلد بل هدفت في الوقت نفسه الى اغتيال الخط السياسي العربي واللبناني والنهج الإنقاذي الذي كان الفقيد يحمله بأمانة وصدق ويعمل من أجله لإخراج البلاد من محنتها وانقاذ الوطن من حال التردي التي يتخبط فيها**"[٦٤]

وفي الشأن ذاته وفي مداخلة للنائب عن بيروت نجاح واكيم امام أعضاء مجلس النواب وصف عملية أغتيال كرامي بالقول: "**اغتيل لأنه من كبار اركان لبنان وانهم اغتالوه لأنه كان سداً منيعاً في وجه المؤامرة والمتآمرين، ما سعوا من اغتياله ذلك سوى إثارة الفتنة واعطائها زخماً جديداً بعد أن شعروا أن نارها بدأت تنخمد**"[٦٥].

وتزامن مع تلك لتطورات انتهاء المدة المقررة لرئاسة أمين الجميل في ٢٣ أيلول ١٩٨٨، وتعين عليه ترك الرئاسة، لكن الوضع آل الى غير ذلك ولاسيما في ظل التجاذبات بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، الأمر الذي منعها من الحضور الى البرلمان للتصويت على رئيس جديد للبلاد، على عكس الأطراف المسيحية التي كانت مستعدة لذلك[٦٦]، وعلى أثر ذلك حدث فراغ سياسي، أضطر خلالها الرئيس أمين الجميل الى اقالة حكومة سليم الحص وتنصيب ميشال عون[٦٧] في ٢٢ أيلول لحكومة جديدة، أي قبل يوم من انقضاء مدة ولايته[٦٨]، لكن النواب المسلمون والدروز ومن بينهم نواب بيروت رفضوا الاشتراك بالحكومة، وعدوا ذلك خرقاً للدستور اللبناني، وتمسكوا بحكومة سليم الحص التي رفضت الإقالة، وهكذا أصبح في لبنان حكومتان: الأولى حكومة الحص المدعومة من سوريا والمسلمين في لبنان، والثانية حكومة العماد ميشال عون التي كانت تدعي الشرعية، ولذلك سميت تلك الحقبة من تاريخ لبنان بـــــ"**مرحلة الحكومتين**"[٦٩]، ومما زاد الأمور سوءاً أن مدة ولاية رئيس المجلس حسين الحسيني انتهت في ١٨ أيلول، ليكون بذلك لبنان في فراغ دستوري آخر[٧٠].

بعيداً عن التأثيرات السياسية في لبنان وبسبب أجواء لبنان الأمنية غير المستقرة، تم الاتفاق على اختيار مدينة الطائف في السعودية لعقد جلسة لمناقشة وثيقة الوفاق الوطني، ولا سيما وأن المملكة العربية السعودية تحظى بقبول أغلب اللبنانيين[٧١]، وقد وجهت دعوة الى

أعضاء مجلس النواب اللبناني ولم توجه الى قادة الأطراف المتنازعة لكون أغلبهم كانوا مرتبطين بعلاقات جيدة مع بعضهم البعض، مما يسهل من تمرير وثيقة الوفاق الوطني في المجلس[٧٢].

وصل الطائف (٦٢) نائباً لبنانياً من أصل (٧٣)، وعقدوا أولى اجتماعاتهم في ٣٠ أيلول لمناقشة وثيقة الوفاق الوطني، والتي تضمنت بعض اقتراحات الوثيقة الدستورية لعام ١٩٧٦، وقسم من مقررات مؤتمر جنيف عام ١٩٨٤، والاتفاق الثلاثي لعام ١٩٨٥، ومشاريع أخرى[٧٣]، وفي ظل تلك الاجواء انقسم نواب بيروت كل حسب طائفته، فالنواب المسيحيون ارادوا الإبقاء على صلاحيات رئيس الجمهورية، بينما النواب السنة أرادوا زيادة صلاحيات رئيس الوزراء، في حين سعى النواب الشيعة الى تعزيز صلاحيات رئيس مجلس النواب، ومن بين تلك التوجهات ظهر توجه وطني طالب بالغاء الطائفية السياسية[٧٤].

وفي أثناء جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ تحدث النائب عن بيروت صائب سلام عن الوثيقة قائلاً: "**لا مانع من تدوين أخذ العلم، أي أن المجلس يأخذ علماً**"[٧٥]، وفي الجلسة نفسها أعلن النائب عن بيروت نصري سليمان المعلوف قبوله بالوثيقة باعتبارها مخرجاً للأزمة في لبنان، إذ قال: "**نوافق على الوثيقة وعلى قبولنا بهذا الخطاب كضمانة لها كما هو في الواقع**"[٧٦]، ثم بعد ذلك تم إقرار وثيقة الطائف بعد حصولها على (٥٨) صوتاً، وامتنع عن التصويت نائبان وعارضها نائبان، وقد صوت نواب بيروت جميعهم لصالح الوثيقة[٧٧].

في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ اجتمع المجلس لانتخاب رئيس جمهورية للبلاد وتم انتخاب رينيه معوض[٧٨] رئيسا جديدا[٧٩]، وفي٢٣ تشرين الثاني وأثناء عودته الى القصر الجمهوري بعد الاحتفال بعيد الاستقلال السادس والاربعون تعرض لعملية اغتيال بانفجار سيارة مفخخة استهدفت موكبه أدت الى وفاته ولم يعرف الفاعل حتى اليوم[٨٠]، وفي اليوم التالي اجتمع المجلس وأعرب النواب عن حزنهم واستنكارهم لتلك الجريمة وعدوها استهداف للبنان شعباً وكياناً[٨١].

اجتمع مجلس النواب وبحضور (٥٢) نائباً في فندق بارك أونيل في شتورا في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩ لانتخاب رئيس جديد للبلاد[٨٢]، وفاز الياس الهراوي[٨٣]، بعد حصوله على (٤٧) صوتاً في حين كانت هناك خمسة اوراق بيضاء، وذلك بعد انسحاب ادمون رزق من الترشيح[٨٤].

وفي جلسة ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٩ القت الحكومة الجديدة برئاسة الهراوي بيانها الوزاري داخل مجلس النواب[٨٥]، الذي لاقى ترحيباً من النائب عن بيروت نصري سليمان المعلوف عندما قال: "**هذا البيان يمكن أن يكون هو البيان الثاني في اعادة تأسيس الدولة... إنه بيان وضعته الارادة الوطنية وتأسس على وثيقة الوفاق الوطني... وعلى أساس هذه الوثيقة تألفت حكومتكم فالتزمتم بتحقيق الارادة الوطنية الكاملة**"[٨٦]، كما طالب النائب عن بيروت عثمان مصباح الدنا في تلك الجلسة بفرض القانون وهيبة الدولة، إذ قال: "**القضاء على حكم شريعة الغاب في لبنان**"، ودعا اللبنانيين الى: "**أن تعتصموا بحبل الله وتعتمدوا الحكمة والروية والجرأة في مواقفكم المقبلة لرأب الصدع بين شطري لبنان المنقسم اليوم على نفسه ولإعادة الوحدة اللبنانية واللحمة بين كافة اللبنانيين**"[٨٧].

الخاتمة

يمكن القول بأن لبنان مرت بسنوات صعبة ومريرة خلال المدة ١٩٨٣- ١٩٨٩ بسبب أحداث الحرب الأهلية التي شملت تقريباً جميع البلاد، وبالتالي أصبح مجلس النواب أمام تحدي كبير بسبب خطورة الموقف وتشعب الأحداث وجسامتها، وهذا الأمر انعكس على جميع النواب بما فيهم نواب العاصمة بيروت الذين كان دورهم خلال تلك الدورة التشريعية التي هي دورة الحرب الأهلية وفقاً لطبيعة الأحداث، وأثر الجانب الطائفي على مواقفهم، فهم بالتالي كانوا امتداداً للطوائف المتصارعة في المؤسسة التشريعية، لذلك نلاحظ أن أغلب مواقفهم من الأحداث لاسيما الداخلية كانت دائماً ما تتغير تبعاً لتطورات الأحداث، وهذا الأمر بطبيعة الحال انعكس على جميع الجوانب وليس الجانب السياسي فقط.

الهوامش

(١) جبهة المقاومة الوطنية: أعلن عن تأسيسها يوم ١٦ أيلول ١٩٨٢ عشية اجتياح المخيمات الفلسطينية في صبرا وشاتيلا، ونفذت عمليات ضد القوات الاسرائيلية، واستطاعت انزال خسائر فادحة بالجيش الاسرائيلي، واعلنت بمبادرة من الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي وحزب العمل الاشتراكي العربي. ينظر: فواز طرابلسي، تاريخ لبنان من الامارة الى اتفاق الطائف، رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت، ٢٠١١)، ص٣٨٨.

(٢) محمد صالح أحمد الطائي، الاوضاع اللبنانية الداخلية في عهد الرئيس امين الجميل (١٩٨٢-١٩٨٨) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠١٤)، ص٦٦.

(٣)عبد الرؤوف سنّو، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠، تفكك الدولة وتصدع المجتمع، مج١، مفارقات السياسة والنزاعات المسلحة والتسوية ، ط٢، دار المنشورات في الجامعة اللبنانية، (بيروت، ٢٠١٥)، ص٣٥٦

(٤) المصدر نفسه، مج١، ص ٣٥٧ ؛ وثائق حرب لبنان ١٩٨٢- ١٩٨٥، منشورات في ظل الاحتلال الاسرائيلي، المركز العربي للأبحاث والقوانين، (بيروت، ١٩٨٥)، ص١٩٨.

(٥) ايلين مطر محمد، الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥- ١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (جامعة ذي قار، ٢٠١٣)، ص١٨٥ ؛ أحمد فتحي جمعة الحميد، المصدر السابق، ص٢٣٦.

(٦) م. م. ن، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الرابعة، المنعقدة في ٢٦ نيسان ١٩٨٣، ص٥-٨

(٧) المصدر نفسه، ص٦

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.، ص٧

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) م. م. ن، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ٢٦ نيسان ١٩٨٣، ص٨.

(١٢) م. م. ن، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد العادي الأول، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ١٦ أيار ١٩٨٣، ص١١.

(١٣) المصدر نفسه، ص١١-١٤.

(١٤) م. م. ن، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ١٣ حزيران ١٩٨٣، ص٢٣.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) م. م. ن، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ١٣ حزيران ١٩٨٣، ص٢٣؛ محمد صالح أحمد الطائي، المصدر السابق، ص٦٧.

(١٧) كريم بقرادوني، لعنة وطن من حرب لبنان الى حرب الخليج، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص٥٩.

(١٨) سمير جعجع (١٩٥٢- ؟) : سياسي لبناني ولد عام ١٩٥٢، ودرس الطب في الجامعة الامريكية في بيروت، انتسب الى صفوف حزب الكتائب عام ١٩٧٦، وتسلم قيادة الجبهة اللبنانية عندما وقعت عملية أهدن ١٩٧٨، ثم خاض معركة الجبل التي اعقبها حصار دير القمر ١٩٨٣، قام بانتفاضة ١٩٨٦، اوقف عام ١٩٩٤، بعد اتهامه بتفجير كنيسة سيدة النجاة، شارك في انتخابات ٢٠٠٥، للمزيد. ينظر:

http://ar.wikidia.org/wiki

(١٩) م. م. ن، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢ آب ١٩٨٣، ص٣٠.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٣٧.

(٢١) م. م. ن، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٨ كانون الأول ١٩٨٣م، ص١١ ؛ فاضل حايف كاظم غربي السلطاني، صائب سلام ودوره السياسي في لبنان حتى عام ٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، (جامعة بابل، ٢٠٠٠)، ص٢٢٣.

(٢٢)عبد السلام متعب عيدان الربيعي، الموارنة وأثرهم في التطورات السياسية الداخلية اللبنانية ١٩٥٨-١٩٨٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، (جامعة المستنصرية، ٢٠١٥)، ص ٢٨٨؛

Benis,M.Frank,U.S marines in Lebnon,Washington ١٩٨٧.

(٢٣) ياسر فائز شمران الياسري، القضايا الاقتصادية والاجتماعية في لبنان في مناقشات مجلس النواب اللبناني ١٩٧٥- ١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة واسط،٢٠١١)، ص٧٤ ؛ كريم بقرادوني، لعنة وطن...، المصدر السابق، ص٧١.

(٢٤) رفيق الحريري (١٩٤٤- ٢٠٠٥): هو رفيق بهاء الدين الحريري ولد في صيدا عام ١٩٤٤، ودرس في جامعة بيروت العربية (إدارة الاعمال)، ثم غادر لبنان الى المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٥، عمل في بداية الأمر في التعليم ثم عمل في شركة مقاولات لينشئ شركة خاصة به عام ١٩٦٩، وفي عام ١٩٧٨ منح الجنسية السعودية، أسس محطة تلفزيونية لبنانية، وترأس الحكومة اللبنانية لمدتين من ١٩٩٢ – ١٩٩٨، ومن ٢٠٠٠-٢٠٠٤، وشغل منصب نائب عن مدينة بيروت عدة مرات حتى تم اغتياله في ١٤ شباط ٢٠٠٥، وسط العاصمة بيروت بانفجار أدى الى حتفه مع موكبه، وأخذت عملية اغتياله تخلق أزمة كبيرة في لبنان استمرت حتى الوقت الحاضر، للمزيد. ينظر: مؤسسة رفيق الحريري في شبكة الانترنت: www.rhf.oeg_LB

(٢٥)ايلين مطر محمد، الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥- ١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (جامعة ذي قار، ٢٠١٣)، ص٢٣٧.

(٢٦) م. م. ن، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٣، ص٦.

(٢٧) م. م. ن، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٣، ص١٤.

(٢٨)فواز طرابلسي، تاريخ لبنان من الامارة الى اتفاق الطائف، رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت، ٢٠١١)، ص٣٩٦.

(٢٩) كريم بقرادوني، المصدر السابق، ص٢٨٦ .

(٣٠) م. م. ن، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٢٠ آذار ١٩٨٤، ص٧.

(٣١)ابراهيم محمد جبار، حركة أمل ودورها السياسي في لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، (جامعة البصرة، ٢٠١٤)، ص١٤٥- ١٤٦.

(٣٢) وثائق حرب لبنان ١٩٨٢-١٩٨٥، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٣٣) ابراهيم محمد جبار، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٣٤) جنيف – لوزان، المحاضر السرية الكاملة (ثرثرة فوق بحيرة ليمان)، تقديم طلال سلمان، ط٢، المركز العربي للمعلومات، (بيروت، ١٩٨٤)، ص١١٠-١١١.

(٣٥) المحاضر السرية الكاملة لجلسات المؤتمر، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(٣٦)عارف عبد الحسن عباس، بيار الجميل ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٥-١٩٨٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (جامعة بابل، ٢٠١٤)، ص١٤٨.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المحاضر السرية الكاملة لجلسات المؤتمر، المصدر السابق، ص٢٢٥.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٢٢٧.

(٤٠) باسم ريحان مغامس، الموقف السعودي من الحرب الأهلية ١٩٧٥- ١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (جامعة ذي قار، ٢٠١١)، ص١٦٧.

(٤١) عبد الرؤوف سنّو، المصدر السابق، مج١، ص٢٨٠.

(٤٢) كريم بقرادوني، لعنة وطن...، ص٧٥.

(٤٣)عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، ط١، منشورات مركز الدراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠١).، ص١٤٨.

(٤٤) المحاضر السرية الكاملة لجلسات المؤتمر، المصدر السابق، ص٢٢٨-٢٣٤.

(٤٥) للمزيد. ينظر: المصدر نفسه، ص٣١٢-٣١٩.

(٤٦) م. م. ن، الدور التشريعي السادس عشر ، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٢٠ آذار ١٩٨٤، ص٢٧ .

(٤٧) حزب الله: تنظيم مسلح تأسس من أعضاء سابقين في حزب الدعوة العراقي أمثال السيد عباس الموسوي والشيخ صبحي الطفيلي ومنشقين من حركة أمل في ١٩٨٢، وعدَّ من أقوى

الأحزاب اللبنانية بسبب قاعدته الشعبية ونشاطه القائم على مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وتحرير الجنوب اللبناني. للتفاصيل. ينظر: علي جاسم محمد، دور حزب الله في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وتحرير الجنوب اللبناني ١٩٨٢-٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، (الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤).

(٤٨) ايلي سالم، الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨: دبلوماسية البحث عن مخرج، ت: ميخائيل خوري، ط٣، (بيروت، (د.ت))، ص٣٤٥ ؛ جريدة الوطن اللبنانية، بيروت، العدد ٣٥٣٥، في ٢٤ كانون الأول ١٩٨٤.

(٤٩) م. م. ن، الدور التشريعي السادس عشر، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ١٢ آذار ١٩٨٥، ص٦.

(٥٠) عبد الرؤوف سنّو، المصدر السابق، مج١، ص٢٩٠.

(٥١)جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، ١٩٩٠)، ص ٢٦٣، ايلي سالم، المصدر السابق، ص٣٢٣.

(٥٢) م. م. ن، الدور التشريعي السادس عشر، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٥، ص١٢و٣٦-٤٥.

(٥٣) م. م. ن، الدور التشريعي السادس عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٠ كانون الأول ١٩٨٥، ص٤٣ .

(٥٤) حسين الحسيني (١٩٣٧ - ؟): سياسي لبناني شيعي ولد في مدينة صور وأُنتُخِبَ عنها نائباً عام ١٩٧٢، ساهم مع السيد موسى الصدر في تأسيس حركة (أمل المحرومين) عام ١٩٧٤. للتفاصيل. ينظر : عدنان محسن الظاهر و رياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني سير وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١- ٢٠٠٦، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٩٧.

(٥٥) م. م. ن، الدور التشريعي السادس عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٢١ تشرين الأول ١٩٨٦، ص٣٣.

(٥٦) م. م. ن، الدور التشريعي السادس عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٢١ تشرين الأول ١٩٨٦، ص٣٧-٤١.

(٥٧) عارف عبد الحسن عباس، المصدر السابق، ص٢٤٧-٢٤٨.

(٥٨) زياد نوري جبار، العلاقات السورية اللبنانية من ١٩٧٦ – ٢٠٠٣ دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، (الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦)، ص١٢٧.

(٥٩) حافظ الأسد (١٩٣٠ – ٢٠٠٠): سياسي سوري ورئيس الجمهورية العربية السورية ولد في محافظة اللاذقية في شمال سوريا، انضم إلى حزب البعث عام ١٩٤٦، تخرج من الكلية العسكرية برتبة ملازم أول عام ١٩٥٥، وصل إلى منصب وزير الدفاع عام ١٩٦٦، أصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٧١ بعد انقلاب عسكري استمر بمنصبه حتى وفاته. للتفاصيل. ينظر : بثينة شعبان، عشرة أعوام مع حافظ الأسد، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠١٤)، ص٢١– ٢٦.

(٦٠) عبد الرؤوف سنّو، المصدر السابق، مج١، ص٣١١ .

(٦١) م. م. ن، الدور التشريعي السادس عشر، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ٢١ أيار ١٩٨٧، ص١٩–٢١.

(٦٢) وضعت قنبلة تحت مقعد في الطائرة المروحية التي كانت تقل كرامي من طرابلس الى بيروت، وأدين بتلك الحادثة سمير جعجع، وحكم عليه بداية الأمر بالإعدام ثم خفف بالسجن المؤبد قبل أن يطلق سراحه عام ٢٠٠٥. ايلي سالم، المصدر السابق، ص٤٥٨.

(٦٣) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص٢١١.

(٦٤) م. م. ن، الدور التشريعي السادس عشر، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٣٠ تموز ١٩٨٧، ص١٧.

(٦٥) م. م. ن، الدور التشريعي السادس عشر، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٣٠ تموز ١٩٨٧، ص٢٢.

(٦٦) عبد الرؤوف سنّو، المصدر السابق، مج١، ص٤٥١.

(٦٧) ميشال عون (١٩٣٣– ؟): عسكري وسياسي لبناني ورئيس التيار الوطني الحرّ، ولد في ضاحية بيروت الجنوبية أصبح رئيس أركان الجيش عام ١٩٨٤ ثم قائداً عاماً للجيش، ورئيس الحكومة العسكرية التي تشكلّت عام ١٩٨٨. للتفاصيل. ينظر: سركيس نعوم ، ميشال عون حلم أم وهم، (بيروت ، ١٩٩٢).

(٦٨) تشكلت حكومة عون ليلاً وتكونت من ادغار معلوف من الطائفة الكاثوليكية، وعصام أبو حمرة من الأرثوذكس، ولطفي جاير (شيعي)، ونبيل فريطم (سني)، ومحمود طي أبو ضرنم (درزي). ينظر: عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٢٢٧. ؛ عبد الرؤوف سنّو، المصدر السابق، مج١، ص٤٥١

(٦٩) سركيس نعوم، المصدر السابق، ص٤٩-٥٠.

(٧٠) صائب سلام، مسيرة السلام، (بيروت، ١٩٩٢)، ص١٠٩.

(٧١) باسم ريحان مغامس، المصدر السابق، ص١٩٥.

(٧٢) أحمد سرحان ، دراسات ووثائق اساسية في النظام السياسي اللبناني، ط١، دار الفكر العربي، (بيروت، ٢٠٠٢)، ص ٥٦ ؛ احمد زين الدين، المواصفات الاساسية لقوانين...، ص٤٩.

(٧٣) ياسر فائز شمران الياسري، المصدر السابق، ص٨٢ ؛ كريم بقرادوني، لعنة وطن...، ص٢٠٩.

(٧٤) عارف العبد، المصدر السابق، ص١٥٣؛ سيمون معوض ومنى كمال، الحلقة الدراسية حول " تعزيز قدرة تحليل الموازنة المجالس التشريعية" واشنطن ١٣-٢٠ تشرين الاول ٢٠١٢، مجلة الحياة النيابية، (مجلس النواب اللبناني، بيروت)، المجلد الخامس والثمانون، كانون الاول/ ديسمبر، ٢٠١٢، ص١٦٧.

(٧٥) م. م. ن، الدور التشريعي السابع عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٥ تشرين الثاني١٩٨٩، ص١١.

(٧٦) المصدر نفسه، ص١٤.

(٧٧) م. م. ن، الدور التشريعي السابع عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٥ تشرين الثاني١٩٨٩، ص١١-١٥.

(٧٨) رينيه معوض (١٩٢٥-١٩٨٩): ولد في زغرتا، حصل على شهادة الحقوق من جامعة القديس يوسف، انتخب نائب لأول مرة عن زغرتا عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٧٢، وخلال الحرب الأهلية اللبنانية لم يشارك في الانتخابات حتى مؤتمر الطائف حينها رشح نفسه للرئاسة وانتخب رئيساً في اجتماع المطار، واغتيل عند خروجه من القصر الحكومي المؤقت

في منطقة صناعية. للمزيد. ينظر: طنوس معوض، ١٨ يوم من عمر لبنان عهد الرئيس رينيه معوض، ط٢، دار النهار، (بيروت، ٢٠٠٢).

(٧٩) م. م. ن، الدور التشريعي السابع عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٥ تشرين الثاني١٩٨٩، ص٢.

(٨٠) طنوس معوض، المصدر السابق، ص٨٧-٨٨.

(٨١) م. م. ن، الدور التشريعي السابع عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٢٤ تشرين الثاني١٩٨٩، ص٢.

(٨٢) جريدة السفير اللبنانية، بيروت، العدد ١١٨٠٨، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩.

(٨٣) الياس الهراوي (١٩٢٦-٢٠٠٦): حاصل على شهادة التجارة، انتخب لأول مرة عضواً في البرلمان عام ١٩٧٢، وفي عام ١٩٨٠ شغل منصب وزيراً للأشغال، واسهم في مفاوضات وقف اطلاق النار بين الجيش السوري والكتائب، وحضر توقيع الاتفاق الثلاثي عام ١٩٨٥ في سوريا، وشارك في مؤتمرات جنيف ولوزان. للتفاصيل. ينظر: نهاد حشيشو، الياس الهراوي، مجلة معلومات، بيروت، العدد٥٠، في كانون الثاني ٢٠٠٨، ص١٢٣-١٢٥.

(٨٤) م. م. ن، الدور التشريعي السابع عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩، ص١٤.

(٨٥) م. م .ن، الدور التشريعي السابع عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٩، ص٢-٥.

(٨٦) المصدر نفسه، ص٦.

(٨٧) المصدر نفسه، ص٦-٧.